التحديات الناشئة

الأسواق الصاعدة يجب أن تتكيف مع الواقع العالمي الجديد باستثمار نجاحها الاقتصادي

من زو المستشار الخاص للمدير العام في صندوق النقد الدولي.

Min Zhu is Special Advisor to the IMF's Managing Director.

عقب الأزمة الأخيرة، أدى التعافي ثنائي السرعة إلى تحول تركيز النمو الاقتصادي العالمي من الاقتصادات المتقدمة إلى الاقتصادات الصاعدة والنامية.

ففي الوقت الذي سجلت فيه الاقتصادات المتقدمة نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٣٪ في المتوسط في عام ٢٠١٠، حققت الاقتصادات الصاعدة والنامية نموا بنسبة ٧,٢٪. ويتنبأ صندوق النقد الدولي بأن الاتجاه العام للتعافي بسرعتين سيستمر في العام الجاري. ومن المتوقع أن تنمو الاقتصادات المتقدمة بنسبة ٢,٥٪ وأن تنمو الاقتصادات الصاعدة والنامية بنسبة ٦,٥٪، مع تصاعد استهلاكها كذلك. وسوف يزيد استهلاك الاقتصادات الصاعدة والنامية من السلع والخدمات، بالقيم المطلقة، بمبلغ قدره ١,٧ تريليون دولار خلال العام الجاري مقارنة بالعام الماضي.

وبالطبع، فإن النمو السريع في الأسواق الصاعدة سرعان ما يزيد من أهميتها في الاقتصاد العالمي. فهي تسهم بنحو ثلثي النمو الكلي في الناتج العالمي في العامين الماضيين، مقابل ثلث واحد في الستينات من القرن الماضي. كذلك فإن مساهمتها في التجارة الخارجية كبيرة ومتزايدة، حتى على الرغم من أن حجم تجارة الاقتصادات المتقدمة يكاد يكون الضعف.

يمثل تزايد أهمية اقتصادات الأسواق الصاعدة جانبا من اتجاه عام طويل الأجل. ففي كل من العقود الخمسة الماضية، تجاوز معدل نمو الاقتصادات الصاعدة والنامية معدل نمو الاقتصادات المتقدمة– بهامش كبير في بعض الأحيان. ونتيجة لذلك، أسهمت الاقتصادات الصاعدة والنامية في نهاية العام الماضي بنسبة ٤٨٪ من الناتج العالمي (حسب تعادل القوى الشرائية– باستخدام سعر صرف عملة بلد ما إلى عملة بلد آخر لشراء نفس القدر من السلع والخدمات في كل بلد).

وقد يستمر هذا الاتجاه لفترة ما (انظر الشكل). فالظروف الاقتصادية الكلية في الاقتصادات الصاعدة مواتية جدا: حيث عجز المالية العامة محدود نسبيا، والدين العام في حدود يمكن التعامل معها، والنظم المصرفية مستقرة، والبطالة الدورية منخفضة، وزخم قوي للنمو. وعلي النقيض من ذلك، يواجه العديد من الاقتصادات المتقدمة تحديات خطيرة تنبع من العجز المالي الحكومي الكبير، والدين العام الضخم، والمشاكل التي تعتري نظمها المصرفية، ومعدلات البطالة العالية، والنمو الضعيف. وإضافة إلى ذلك، تدعم التغيرات الهيكلية الأخيرة في الاقتصادات الصاعدة المحركات الثلاثة الرئيسية للنمو، وهي: تسارع نمو القوى العاملة وتزايد التوسع الحضري للسكان، وتزايد الاستثمارات بدعم من وفرة رأس المال الأجنبي، وتزايد الإنتاجية مع الارتقاء بمستوى الإنتاج إلى مرحلة القيمة المضافة في سلسلة الإنتاج. وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، فإن الناتج السنوي العالمي سيزيد خلال عقدين من الزمن إلى أكثر من الضعف، من ٧٨ تريليون دولار إلى ١٧٦ تريليون دولار (بقيمة نقود اليوم)، منها ٦١ تريليون دولار في هيئة ناتج إضافي من الاقتصادات الصاعدة والنامية، بينما ستبلغ مساهمة الاقتصادات المتقدمة نحو ٣٧ تريليون دولار.

تحولات ملاحظة في الاقتصاد العالمي

يزداد حاليا نمو العرض والطلب في الاقتصادات التي تزيد كثافتها السكانية كثيرا عن الاقتصادات المتقدمة. فهناك ثلاثة مليارات نسمة يعيشون في البرازيل وروسيا والهند والصين فقط – ويطلق عليها اختصارا مجموعة بلدان «بريك»– مقابل مليار نسمة في الاقتصادات المتقدمة. وتشكل الاقتصادات الصاعدة والنامية مجتمعة ٨٥٪ من سكان العالم. وتتزايد دخول أعداد كبيرة من الناس بسرعة مما يسبب تحولا جذريا في أهم جوانب الاقتصاد العالمي:

- **الغذاء:** يرتفع الطلب العالمي على الغذاء بسرعة لأن أعدادا كبيرة من الناس تتمتع بدخل أعلى للفرد، مما يسمح لها بشراء المزيد من الأطعمة المغذية. ويتزايد الطلب على السلع الاستهلاكية الأساسية ومنتجات الأغذية ذات القيمة المضافة الأعلى.
- **السلع غير الغذائية:** تشكل الحاجة لتحسين الإسكان ووسائل النقل وزيادة الطاقة ضغطا كبيرا رافعا للطلب على الموارد غير المتجددة كالبترول والمعادن. والأرقام المسجلة حقا مذهلة. ففي حين زاد الاستهلاك العالمي للنفط في السنوات العشر الماضية بنسبة ١٣,٥٪، زاد استهلاك النفط في الأسواق الصاعدة بنسبة ٣٩٪– وارتفع نصيبها من الاستهلاك العالمي من الثُلث إلى النصف. وجاء إجمالي الطلب

مسارات متقاطعة

حصة الاقتصادات الصاعدة والنامية في إجمالي الناتج المحلي العالمي سوف تتجاوز حصة الاقتصادات المتقدمة بدءا من عام ٢٠١٣.

(٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، على أساس تعادل القوى الشرائية)

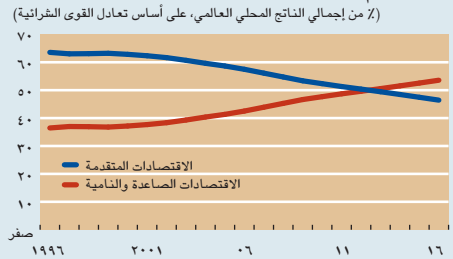

المصدر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

العالمي الإضافي تقريبا على النحاس والرصاص والنيكل والقصدير والزنك من أسواق الاقتصادات الصاعدة الكبرى. ومن المتوقع خلال الأعوام الخمسة القادمة، مثلا، أن تقفز حصة الأسواق الصاعدة من استهلاك النحاس إلى ثلاثة أرباع الاستهلاك العالمي مقارنة بالثلث فقط منذ عقد مضى.

● **تدفقات رؤوس الأموال**: رغم مساهمة الاقتصادات الصاعدة والنامية بنحو نصف إجمالي الناتج المحلي العالمي، فإنها لا تحوز سوى ١٩٪ من الأصول المالية العالمية. ونظرا لأن الأموال تتعقب آثار النمو والفرص، فإن التدفقات المالية والرأسمالية العالمية تواصل تحول وجهتها نحو اقتصادات الأسواق الصاعدة. ويعتبر تحول ١٪ فقط من الأصول المالية في الاقتصادات المتقدمة إلى الأسواق الصاعدة مكافئا لحجم التدفقات الجارية للاستثمار الأجنبي المباشر من الاقتصادات المتقدمة إلى الأسواق الصاعدة. والواقع أن حجم التدفقات الرأسمالية من الولايات المتحدة إلى الأسواق الصاعدة قد زاد من ٣٠٠ مليار دولار سنويا خلال ٢٠٠٦–٢٠٠٧ إلى ما يقدر بمبلغ ٥٥٠ مليار دولار في ٢٠١٠، بينما انخفض حجم التدفقات إلى الاقتصادات المتقدمة من ٩٠٠ مليار دولار أثناء ٢٠٠٦–٢٠٠٧ إلى ٦٠٠ مليار دولار في ٢٠١٠. وتشكل التدفقات الرأسمالية الوافدة الكبيرة مصدر ضغط رافع للاستهلاك وأسعار الأصول في الأسواق الصاعدة، كما يسمح باستمرار تراكم المخاطر في القطاع المالي.

● **أنماط الإنتاج**: تواصل أنماط الإنتاج العالمي في مجال الصناعات التحويلية تحولها. فأسواق الاقتصادات الصاعدة تنتج مزيدا من الآلات والمعدات عالية التكنولوجيا، بينما يتزايد انتقال الصناعات التحويلية منخفضة التكنولوجيا إلى البلدان منخفضة الدخل.

● **التجارة**: سوف تنجذب أنماط التجارة العالمية نحو الأسواق الصاعدة. وسيؤدي النمو القوي في اقتصادات الأسواق الصاعدة من حيث الإنتاج والاستهلاك المحلي على السواء إلى زيادة التجارة مع الاقتصادات المتقدمة، وبشكل خاص فيما بين بعضها البعض.

● **البيئة**: تتنامى الأعباء الواقعة على كاهل البيئة. فقد أصبح التلوث واضحا في الهواء والماء، وستكون العواقب المحتملة مدمرة ما لم يقلل العالم من الانبعاثات الكربونية.

الحاجة إلى تغييرات كبيرة

لن تستطيع اقتصادات الأسواق الصاعدة معالجة التحديات طويلة الأجل التي تواجهها، إلا بإجراء تغييرات هيكلية عميقة في نماذج النمو والسياسات وأسلوب الحياة.

لم يعد نموذج النمو الذي يعتمد على الطلب من الاقتصادات المتقدمة يعود بالنفع على الأسواق الصاعدة. ويتعين على الأسواق الصاعدة أن تحوِّل تركيزها من النمو الذي يقوده الطلب الخارجي إلى النمو الذي يتولد داخليا والمدفوع بقوى العرض. وينبغي أن تتبع السياسات جانب العرض وأن تولي له اهتماما خاصا. ويتعين على الأسواق الصاعدة أن تتخذ الخطوات التالية:

● بذل كل الجهود الممكنة لمواصلة زيادة إنتاجها الزراعي لمواكبة الزيادة الحادة في الطلب على الغذاء. ولن يقتصر ذلك على دعم الاستثمار في الزراعة فحسب، بل سيتطلب كذلك تشجيع البحث والتطوير لتعزيز الابتكار ونمو الإنتاجية في القطاع الزراعي.

● إيلاء اهتمام خاص لقطاع الخدمات؛ لأنه يخلق فرص عمل بوتيرة قابلة للاستمرار. وينبغي توجيه السياسات نحو فتح الأسواق أمام المنافسة وليس إغلاقها، كما كان معتادا في اقتصادات عديدة. وعلى وجه التحديد، يتعين أن تمتنع الحكومات عن إضفاء الحماية المفرطة على مشروعات الأعمال الصغيرة على حساب المستهلكين. ويتعين عليها كذلك العمل بنشاط على إلغاء الاحتكارات حتى يستطيع أي شخص الدخول إلى السوق متى أراد، مما سيزيد من الكفاءة ويقلل من ضغوط الأسعار.

● الاستثمار بشكل مكثف لتجنب الاختناقات. وهذا يعني بالنسبة للحكومات الاستثمار في البنية التحتية، خاصة في النقل والطاقة، وضمان حرية الدخول إلى كافة الأسواق والخروج منها حتى يتسنى للشركات الاستفادة من فرص مزاولة الأعمال. ويعني هذا أيضا تعليم وتدريب العمال لزيادة الكفاءة في استخدام رؤوس الأموال وتحسين دخول الأسر. ومن شأن الاستثمار في تطبيق التكنولوجيات الراسخة والجديدة أن يسهم أيضا في تعزيز الإنتاجية.

إن استقرار الاقتصاد الكلي يتسم بأهمية قصوى حتى تعمل السياسات الأخرى بفاعلية. لذلك فإن الأسواق الصاعدة تحتاج للاحتفاظ باحتياطيات وقائية قوية على المستويات المالية والمالية العامة والخارجية وتنفيذ سياسات مالية كلية جيدة. ويتعين على الأسواق الصاعدة أن تعمل بصفة مستمرة على تحسين مؤسساتها بهدف تصميم سياسات أفضل وتنفيذها.

وهناك مجالان أعتقد أنهما يتسمان بأهمية حاسمة بالنسبة لمستقبل الأسواق الصاعدة: وهما بناء نظم للتقاعد والرعاية الصحية تتسم بمقومات البقاء، وإصلاح النظم المالية. فمع نمو السكان، تلقي نظم التقاعد في أغلب الأسواق الصاعدة بأعباء لا مبرر لها على عاتق الجيل التالي، أو في حالة خفض المنافع، يحتمل أن تؤدي إلى عودة شرائح كبيرة من السكان إلى ربقة الفقر. وبالمثل، يتعين إجراء إصلاحات كبيرة لزيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية عالية الجودة. وهناك أمثلة ناجحة وغير ناجحة على حد سواء لإصلاح نظم التقاعد والرعاية الصحية في الاقتصادات المتقدمة، ويتعين على الأسواق الصاعدة أن تستخلص الدروس من هذه الأمثلة وأن تصمم نظما تتلاءم مع ظروفها الخاصة.

ويتعين كذلك على الأسواق الصاعدة إصلاح نظمها المالية، فهي محور النشاط الاقتصادي– حيث توجه مدخرات البلاد إلى الاستثمار، وهو العنصر الرئيسي للنمو. وتقوم المؤسسات المالية كذلك بدور مهم في تيسير تدفقات رؤوس الأموال الوافدة من الخارج، والتي يتوقع أن تستمر قوية في الأجل المتوسط كرد فعل لفرص النمو المواتية في الأسواق الصاعدة. ويتعين إجراء الإصلاحات لضمان استفادة الاقتصاد من القطاع المالي وليس العكس، وألا يتم تعميم الخسائر في حين تتم خصخصة المكاسب.

وأخيرا، وربما الأكثر جوهرية، هناك حاجة لدعم أسلوب حياة أكثر احتراما للأرض ومواردها المحدودة. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن نعمل على خفض استخدامنا للطاقة واستخدامها على نحو أكثر فعالية، وإنتاجها بطرق أكثر نظافة. ويتعين أن نكون أكثر مراعاة لما نستهلكه وكيف نستهلكه. وتغيير مثل هذه السلوكيات لا يكون سهلا، لكن الحكومات تستطيع أن تنشئ الحوافز المناسبة عن طريق تسعير الكربون بالشكل الصحيح، بما في ذلك التكلفة البيئية لأنشطتنا في نظام حساباتنا الوطنية، وإدراج القيمة الحقيقية للنظم البيئية في حسابات ثروتنا القومية.

اكتسبت السنتان الماضيتان أهمية كبيرة بالنسبة لأغلب الاقتصادات الصاعدة والنامية، ويبدو المستقبل واعدا. ولكن ليس هناك ما يضمن دوام أوقات اليسر. والواقع أن هذا المستقبل المشرق لن يتحقق على الأرجح إلا بإعطاء الأولوية للتحديات التي ذكرتها ومعالجتها بالشكل المناسب. فالتاريخ الحديث حافل بحالات خطيرة من شلل السياسات وما يترتب عليها من سنوات وعقود ضائعة. ■